مُقَدِّمَة

«ينتمي هذا البحث إلىٰ مجال الدراسات التي تعني بالتراث كلامي قصد إحياء ما تم إغفاله من بعض جوانبه المنهجية على وجه الخصوص. وأعني بالتحديد ما نجده مبثوثًا في كتب المتكلمين من دعوىٰ انبناء استدلالاتهم الكلامية العقلية علىٰ أسس قرآنية، سواء تعلق الأمر بآليات إثبات العقيدة أو مسالك الدفاع عنها، مع تنصيصهم علىٰ أنهم لم يبتعدوا منهجًا استوردوه من ثقافات غير إسلامية.

ويمكن التمييز عمومًا بين موقفين من هذه الدعوىٰ:

أولهما موقف المتكلمين القائلين بما تقدم. ومن أهم من قرر هذه الدعوىٰ أبو الحسن الأشعري (ت **٣٢٤**هـ)»، وذلك حين قال في رسالته «**استحسان الخوض في علم الكلام**»: «**وأمَّا الكلام في أصول التوحيد فمأخوذ أيضًا من الكتاب**، قال الله -تعالىٰ-: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وهذا الكلام موجز منبه علىٰ الحجة بأنَّه واحد لا شريك له، **وكلام المتكلمين في الحجاج في التوحيد بالتمانع والتغالب فإنما مرجعه إلىٰ هذه الآية**». [سورة ص: ٤٠].

ومنهم **الإمام القشيري** (ت ٤٦٥هـ) الذي قال في رسالته «**شكاية أهل السنة بحكاية ما نالهم من المحنة**»: «**العجب ممن يقول: ليس في القرآن علم كلام**، والآيات التي في الأحكام الشرعية، والآيات التي فيها علم الأصول يجدها توفي علىٰ ذلك وتربي بكثير، وفي الجملة لا يجحد علم الكلام إلا أحد رجلين: جاهل ركن إلىٰ التقليد وشق عليه سلوك أهل التحصيل . . . أو رجل يعتقد مذاهب فاسدة . . . ويعلم أنَّ أهل التحصيل من أهل النظر هم الذين يهتكون الستر عن بدعهم»[1].

ومنهم **الإمام الجويني** (ت ٤٧٨هـ) الذي قال مفسرًا لاستدلال الأشعري علىٰ

(١) «طبقات الشافعية الكبرىٰ»: (٣/ ٤٢١، ٤٢٢).

وجود الله بقوله -تعالىٰ-: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ﴾ [الواقعة: ٦١]: «بل رام قلب الأمر علىٰ منكري الكلام من الحشوية والمقلدة؛ فإنهم ظنوا أنَّ كلامنا في التوحيد مما ابتدعه المتأخرون، واستحدثه الخلق بعد انقراض سلف الأمة، فأوضح شيخنا في كل أصل من الأصول، أنَّ **ما تركوه من الحجاج مذكور في كتاب الله، منصوص عليه، وأنَّ كلامنا من تقدير التفسير للكتاب والشرح له**، فهذا ما أراد به من ذكر الآي، وهذا غرض سديد لا ينكره متأمل محصل»[(١)].

وأما **الإمام الغزالي** الذي اتخذنا من تراثه الكلامي مادةً لهذا البحث، فقد قال بعد أن بيَّن القدر الذي يجب أن يُكتفىٰ به في علم الكلام: «إذا عرفت هذه الانقسامات اتضح لك أنَّ **هذه الحجة المحمودة في الكلام إنما هي من جنس حجج القرآن**»[(٢)].
وقال: «من لا يقنعه أدلة القرآن لا يقنعه إلا السيف والسنان **فما بعد بيان الله بيان**»[(٣)].

وقال **الإمام الرازي** (ت ٦٠٦هـ) في ردِّه علىٰ من ادعىٰ بدعية الخوض في الأدلة العقلية الكلامية مستندًا في ذلك إلىٰ أنَّ النبي ﷺ والصحابة لم يخوضوا فيها: «لا نسلم، كيف **وأكثر كتاب الله -تعالىٰ- يشتمل علىٰ هذه الأدلة؟**»[(٤)].

وقال صاحب «**المواقف**» **عضد الدين الإيجي** (ت ٧٥٦هـ): «وهل **ما يذكر في كتب الكلام إلا قطرة من بحر مما نطق به الكتاب**»[(٥)].

وقال **الإمام السنوسي** (ت ٨٩٩هـ) في كتابه «**المنهج السديد في شرح كفاية المريد**» ردًّا علىٰ من ادعىٰ أنَّ النظر في مسائل الاعتقاد بدعة: «**ما تعرض له أهل الحق من الأدلة وقرروه في كتبهم نقطة من بحر ما ذكر من ذلك في القرآن العظيم**، غاية الأمر أنهم بدلوا العبارة ووضعوا ألفاظًا اصطلحوا عليها لقصد التقريب تعلمًا وتعليمًا، وذلك لا حجر فيه في جميع العلوم باتفاق العلماء المعتد برأيهم»[(٦)].

---

(١) «الشامل»، (ص/ ٢٨٧).
(٢) «الإحياء»: (١/ ٩٨).
(٣) «إلجام العوام»، (ص/ ٣٣٦).
(٤) «نهاية العقول»: (١/ ٢١٣).
(٥) (١/ ٢٦٤).
(٦) (ص/ ٧١).

وقال العلامة المغربي **أبو علي الحسن اليوسي** (ت ١١٠٢هـ) عندما سئل عن واضع علم الكلام، وهل هو أبو الحسن الأشعري، قال: «**والأولىٰ أنَّه علم قرآني؛ لأنَّه مبسوط في كلام الله -تعالىٰ-** بذكر العقائد وذكر النبوات وذكر السمعيات، وذلك مجموعٌ **مع ذكر ما يتوقف علىٰ وجود الصانع -تعالىٰ- من حدوث العالم المشار إليه بخلق السماوات والأرض والنفوس وغيرها**، والإشارة إلىٰ مذاهب المبطلين كالمثلثة والمثنية والطبائعيين وإنكار هذا عليهم». وقال محمد بن أحمد بن محمد عليش (ت ١٢٩٩هـ) إجابة عن السؤال نفسه: «**بل واضعه هو الله -تعالىٰ- فقد أنزل في كتابه العزيز آيات كثيرة مبينة للعقائد وبراهينها**»[(١)]. وقد صنف هذا الفقيه المالكي كتابًا وُسم بـ «**تقريب العقائد السنية بالأدلة القرآنية**».

وتجدر الإشارة إلىٰ أنَّ بعض العلماء نقلوا هذا الملمح المنهجي إلىٰ مستوىٰ أعمق من مجرد الاكتفاء ببعض ما جاء به القرآن. فهذا الإمام ابن العربي يشير في كتابه «**أحكام القرآن**» إلىٰ أنَّه صنف كتابًا في «**توحيد القرآن**» علىٰ غرار «**أحكام القرآن**»، وفي ذلك يقول في مقدمة كتابه التي فُقد نصفها من سائر طبعاته: «وقد نجز القول في **القسم الأول من علوم القرآن وهو التوحيد**، وفي القسم الثاني وهو الناسخ والمنسوخ . . . فتعين الاعتناء الآن بالقسم الثالث وهو القول في أحكام أفعال المكلفين الشرعية»[(٢)]. وقال في خاتمة الكتاب: «قد أتينا علىٰ ما شرطنا في علوم القرآن حسب الإمكان علىٰ حال الزمان . . . وكمل القول الموجز في التوحيد والأحكام، والناسخ والمنسوخ، من عريض بيانه، وطويل تبيانه، وكثير برهانه، وبقي القول في علم التذكير»[(٣)].

ويبدو أنَّ الكتاب مفقود؛ إلَّا أنَّ ملامح اعتبار منهج القرآن جلية في كتابات ابن العربي، من ذلك قوله في رسالته «**العقد الأكبر للقلب الأصغر**» في سياق استدلاله علىٰ وجود الله -تعالىٰ-: «أحسن ما يستدل به عليه ما وقعت الإشارة في القرآن إليه؛ فهو الغاية في البيان، ولا مزيد عليه في الحجة والبرهان»[(٤)].

---

(١) «**فتح العلي المالك**»، (ص/ ١٦).

(٢) «**مقدمة أحكام القرآن**»، (ص/ ٥٠، ٥١).

(٣) «**أحكام القرآن**»، (٤/ ٤٧٠- ٤٧١).

(٤) مخطوط محفوظ بالخزانة الحسنية بالرباط، ضمن مجموع مسجل تحت (رقم/ ٥٨٠، و. ٢٦. ظ).

وممن نسج علىٰ المنوال نفسه، الإمام القاسم بن محمد بن أحمد بن مخلص (كان حيًّا سنة ٨١٢هـ)؛ حيث صنف كتابًا وسمه بـ «**أدلة التوحيد والنبوة والبعث من آيات القرآن المكسبة للقلوب مزيد الإيمان والإيقان**»، وقال في مقدمته: «أما بعد؛ فإني استعنت بالله -تعالىٰ- علىٰ أن أجمع في هذا الكتاب أدلة التوحيد والبعث وبيان نبوة نبينا محمد ﷺ من الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، وما بيَّن الله -تعالىٰ- لنا فيه من الآيات الكرام الدالة علىٰ وحدانيته سبحانه وعجائب قدرته، وطرق معرفته ومعرفة رسله، **فليس بعد بيان الله بيان**»[(١)].

وأمَّا الموقف الثاني: فموقف العلماء الذين لم يسلموا للمتكلمين، هذه الدعوىٰ. ولم يكتفِ أصحاب هذا الموقف بعدم التسليم، بل إنَّهم بنوا موقفهم الرافض لعلم الكلام علىٰ دعوىٰ كونه مخالفًا للمنهج القرآني. من ذلك أنَّ أبا سليمان الخطابي (ت ٣٨٨هـ) في كتابه «**الغنية عن الكلام**» ينطلق في تدليله علىٰ عدم جدوىٰ المنهج الكلامي من الكشف عن مباينته للمنهج القرآني[(٢)].

وعلىٰ المنوال نفسه نسج ابن رشد الحفيد (ت ٥٩٥هـ) حين حاول في كتابه «**الكشف عن مناهج الأدلة**» نقض منهج الأشاعرة في الاستدلال العقلي من خلال تبيان مخالفته للمنهج القرآني. فقد نبَّه في مستهل كتابه هذا إلىٰ أنَّه سيلتزم «بتعريف ما قصد الشارع أن يعتقده الجمهور في الله -تبارك وتعالىٰ-، والطرق التي سلك بهم في ذلك، وذلك في الكتاب العزيز»[(٣)]، ثم استرسل في نقده لآراء المتكلمين وطرق تدليلهم ليقرر قائلًا: «وأمَّا الأشعرية؛ فإنهم رأوا أنَّ التصديق بوجود الله -تبارك وتعالىٰ- لا يكون إلا بالعقل، لكن سلكوا في ذلك طرقًا ليست هي الطرق الشرعية التي نبَّه الله -تعالىٰ- عليها، ودعا الناس إلىٰ الإيمان من قبلها»[(٤)].

ومثله فعل ابن تيمية في «**درء تعارض العقل والنقل**»[(٥)]، وبعده ابن الوزير اليماني

---

(١) مخطوط محفوظ بالخزانة الحسنية بالرباط مسجل تحت (رقم/ ٢٨٥١، و.١,ب).

(٢) (ص/ ١٠ - ٢١).

(٣) (ص/ ١٠١).

(٤) (ص/ ١٠٣).

(٥) (ص/ ٢٨، ٣٠).

في «**البرهان القاطع وترجيح أساليب القرآن علىٰ أساليب اليونان**»[1].

وتبعًا لهذا الخلاف اختلف العلماء والباحثون في عصرنا الراهن. فبينما أكَّد البعض، أمثال الدكتور رمضان البوطي في مقدمة كتابه «**كبرىٰ اليقينيات الكونية**»، علىٰ انبناء منهج المتكلمين علىٰ أسس قرآنية، وذلك حين قال: «المنهج الذي سار عليه أكثر علماء الكلام في عصورهم ونسير نحن عليه في مثل هذا الكتاب **ليس خارجًا علىٰ منهج القرآن**»[2]؛ ذهب البعض الآخر، إلىٰ نفي قرآنية المنهج الكلامي، وحكموا تبعًا لذلك ببدعيته فأسقطوا عنه المشروعية.

وتجدر الإشارة إلىٰ أنَّ جلَّ الدراسات الحديثة التي وقفت عليها في موضوع التأصيل القرآني للعقيدة تنطلق من هذه الخلفية، معتمدةً بالأساس ما قرره ابن رشد وابن تيمية وابن الوزير. وأذكر منها كتاب «**عقيدة التوحيد في القرآن الكريم**» لمحمد خليل ملكاوي، وكتاب «**الأدلة النقلية العقلية**» لسعود بن عبد العزيز العريفي، وكتاب «**العقيدة الإسلامية في القرآن الكريم: المنهج والأركان والخصائص**» لعثمان جمعة ضميرية، وكتاب «**مسائل العقيدة ودلائلها بين البرهنة القرآنية والاستدلال الكلامي**» للسيد رزق حجر.

من خلال ما تقدَّم، يظهر أنَّنا في حاجة ماسة اليوم إلىٰ دراسة هذا الجانب من علم الكلام؛ أعني قضية انبنائه علىٰ أسس قرآنية. وانطلاقًا من هذه الخلفية، ارتأيت أن أشتغل بقضية التأصيل القرآني لعلم الكلام، فأنجزت بفضل الله -تعالىٰ- بحثًا في مرحلة الإجازة تحت عنوان «**التأصيل القرآني للعقيدة عند الإمام الأشعري من خلال كتابه رسالة إلىٰ أهل الثغر**»، ثم شاركت (سنة **٢٠١٤**م) في ندوة طلابية لدار الحديث الحسنية تحت عنوان «**الهم التجديدي في العلوم الإسلامية: واقعه وآفاقه**» بمداخلة وسمتها بـ «**مداخل تجديد علم العقيدة: التأصيل القرآني نموذجًا**». وفي السياق ذاته، أشرف اليوم بتقديم بحث يخدم هذا الجانب من علم الكلام. وقد وسمته بـ «**آليات الاستدلال الكلامي العقلية وتأصيلها القرآني عند الإمام الغزالي: دراسة وصفية وتحليلية**».

---

(١) (ص/ ١١٠).

(٢) (ص/ ١٩).

وإنما اخترت الإمام الغزالي؛ لأنَّه تميز عمن سبقه من الذين التفتوا إلىٰ هذا الموضوع بسعة التناول وعمقه، فارتأيت أنَّ كتاباته قمينة بأن تتخذ مادة تتلمس فيها مصاديق هذا الموضوع.

فالبحث إذن من حيث **موضوعه** عبارة عن دراسة وصفية وتحليلية لمشروع أبي حامد التأصيلي لآليات الاستدلال الكلامي العقلية. وسأحاول فيه إن شاء الله دراسة حقيقة انبناء آليات الاستدلال الكلامي العقلية علىٰ أسس قرآنية عند الإمام الغزالي، وكيفية تأسيسها. مبرزًا مدىٰ صحة دعوىٰ التأسيس القرآني لهذا الجانب من علم الكلام عنده، لأخلص إلىٰ تبيان ما له وما عليه عسىٰ أن نظفر بخلاصات واستنتاجات تفيدنا في ترشيد مدخل التأصيل باعتباره مدخلًا من أهم مداخل تجديد علم العقيدة اليوم.

وتتجلىٰ **أهمية موضوع البحث** في مجموعة من الجوانب، أهمها أنَّه دراسة لمشروع أساسه الارتباط بكتاب الله -تعالىٰ-. وهو كتاب يتميز بخصائص نذكر منها صلاحيته لكل زمان ومكان؛ مما يجعلنا نفترض أنَّ ما انبنىٰ عليه سيأخذ الصفة نفسها ما دام منهج البناء سليمًا.

ومنها تمحور هذا البحث حول تراث الإمام الغزالي، وهو من أهم أعلام الأمة الإسلامية بلا منازع، ولا يخفىٰ ما للباحث من فائدة علمية في قراءة تراث أمثاله. خصوصًا وأنَّ موضوع البحث يتطلب قراءة واسعة في مصنفاته.

وبالإضافة إلىٰ ذلك، تضافرت مجموعة من **العوامل دفعتني إلىٰ اختيار هذا الموضوع** منها الذاتية ومنها الموضوعية. فمن **الأسباب الذاتية** رغبتي في دراسة علم الكلام والتخصص فيه عبر الاطلاع عليه في مصادره التراثية؛ وذلك لما نلاحظه من ندرة المتخصصين في هذا المجال، وكون أغلبهم ذوي تكوين فلسفي. ومنها رغبتي في الاحتكاك بالكتب التراثية لما لها من فائدة جليلة في تمتين لغة الباحث وإثراء رصيده العلمي بمعارف تراثية أصيلة.

وأما **الأسباب الموضوعية** فتتمثل في أهميته التي سبق تفصيل القول فيها، وكذا في

عدم وجود بحوث أكاديمية عن هذا الموضوع؛ أعني آليات الاستدلال الكلامي العقلية وتأصيلها القرآني عند الغزالي.

أما فيما يتعلق **بالدراسات السابقة**، فرغم وضوح هذا الأمر في كتابات الغزالي فإني لم أقف، حسب ما اطلعت عليه مذ بدأت دراسة موضوع التأصيل القرآني للعقيدة سنوات الإجازة، علىٰ دراسة اهتمت بالموضوع الذي اقترحته؛ بحيث حاولت دراسة تأصيل المتكلمين لآليات الاستدلال الكلامي العقلية، سواء تعلق الأمر بالغزالي أو بغيره من المتكلمين. وجلّ ما وقفت عليه، دراسات عالجت جوانب تتعلق بالموضوع تعلقًا غير مباشر.

ويمكن تصنيف هذه الدراسات حسب التقسيم الآتي:

(١) دراسات تراثية ناقشت آليات الاستدلال القرآني العقلية في علاقتها بمسائل الاعتقاد:

وأقصد بالتحديد جهود ابن رشد الحفيد في **الكشف عن مناهج الأدلة**، وابن تيمية في أجزاء من كتاباته خصوصا منها **درء تعارض العقل والنقل**، وابن الوزير اليماني في **ترجيح أساليب القرآن علىٰ أساليب اليونان**.

(٢) دراسات تراثية ناقشت آليات الاستدلال القرآني العقلية مطلقًا لا باعتبارها أدلة لمسائل الاعتقاد فقط:

ومن هذه الدراسات كتاب **علم الجذل في علم الجدل**، لنجم الدين الطوفي. حيث خصص صاحبه الباب الخامس لتأصيل علم الجدل والمناظرة عومًا لا باعتبارها آليات للاستدلال أو الرد. ومنها أيضًا كتاب **استخراج الجدل من القرآن** لابن الحنبلي.

(٣) دراسات معاصرة تنتمي إلى الموقف الثاني القائل بانتفاء قرآنية الاستدلالات الكلامية:

ومن أبرز هذه الدراسات سلسلة للدكتور عمر بن سليمان الأشقر وسمها **بالعقيدة في ضوء الكتاب والسنة** في ثمانية أجزا. ودراسة عثمان جمعة ضميرية في كتابه

العقيدة الإسلامية في القرآن الكريم: المنهج والأركان والخصائص. ودراسة السيد رزق الحجر في كتابه **مسائل العقيدة ودلائلها بين البرهنة القرآنية والاستدلال الكلامي.**

ومن أوسعها وأشدها تعلقًا بالموضوع دراسة الدكتور سعود بن محمد العريفي في كتابه «**الأدلة النقلية العقلية علىٰ أصول الاعتقاد**». وموضوع هذا الكتاب هو استخراج ما تضمنته نصوص القرآن من مسالك الاستدلال العقلية. وقد عمل صاحبه علىٰ تفصيل القول في هذا الموضوع من خلال بابين:

تحدث في الباب الأول عن الاستدلال العقلي النقلي علىٰ أصول الاعتقاد من حيث تعريفه وخصائصه وغنىٰ النقل بالأدلة العقلية وموقف الخلف منه ثم ترددهم فيه بين الإفراط والتفريط. أما الباب الثاني فقد كان تطبيقيًا بامتياز؛ حيث عرض فيه الأدلة العقلية النقلية علىٰ أصول الاعتقاد، وهو صلب موضوع كتابه الماتع.

وتكمن نقطة قوة هذا الكتاب في سعة مضمونه وشموله لجل مسالك الاستدلال العقلية القرآنية التي وردت عند غيره من الدارسين اليوم.

ومن أعمق هذه الدراسات كتاب «حجج القرآن» للعلامة عبد الحميد الفراهي. وموضوع هذا الكتاب، كما ذكر صاحبه، علم مستقل يبين طريق النظر الصحيح كما جاء بها القرآن. وقد عمل علىٰ تفصيل القول في ذلك من خلال ثلاث مقالات شفعها بفصول متفرقة.

أما المقالة الأولىٰ فخصصها للهدم، حيث حاول نقض كل من المنطلق والفلسفة وعلم الكلام. وأما المقالة الثانية فقد انتقل فيها إلىٰ مرحلة البناء وعنونها بـ «تأسيس العلم». وأما المقالة الثالثة -وهي الأكثر تعلقًا بموضوع البحث- فقد ناقش فيها حجج القرآن بتفصيل؛ فناقش منزلتها التدليلية، ووجوه دلالة الآيات الآفاقية والأنفسية. ثم أورد فصولًا متفرقة كشرط الحجة الصحيحة ودلالة الأنفس علىٰ النبوة وغيرها من المسائل.

وأهم ما يميز هذا الكتاب هو أن صاحبه قصد فيه إلىٰ الخروج كليًا عما قرره

المناطقة محاولًا بذلك عدم السقوط فيما سقط فيه غيره ممن كتبوا في الموضوع، كالغزالي الذي تابع المناطقة في النقير والقطمير حسب تقديره. أما ابن تيمية فيرىٰ أنه اكتفىٰ بالهدم ولم يبْنِ بديلًا يأوي إليه الناس[1].

إلا أن ما يعكر صفو قيمة هذا الكتاب كونه عبارة عن مسودة مشتتة المباحث، قضى صاحبها نحبه قبل إتمامها، أو حتىٰ ترتيب فصولها، وهذا أبرز عائق يحول دون تصور رؤية الفراهي للموضوع.

من خلال ما تقدم نخلص إلىٰ أنَّ أهم ما تشترك فيه الدراسات التي ولجت من مدخل التأصيل القرآني في مناقشة آليات الاستدلال العقلية عند المتكلمين، هو انطلاقها من افتراض مباينة منهجهم في الاستدلال العقلي لمنهج القرآن.

أما إشكال البحث فجاء مصوغًا علىٰ النحو الآتي:

ما هي آليات الاستدلال الكلامي العقلية؟ وكيف أسسها الغزالي تأسيسًا قرآنيًا؟

وهذا السؤال تتفرع عنه أسئلة جزئية هي:

- ما السياق العام الذي يحدد موقع التأصيل القرآني لآليات الاستدلال العقلية في مشروع أبي حامد الكلامي؟

- ما هي مقدمات آليات الاستدلال الكلامي العقلية، أو ما يصطلح عليه بـ«مبحث النظر»؟ وكيف أسسها الغزالي تأسيسًا قرآنيًا؟

- ما هي مسالك الاستدلال الكلامي العقلية؟ وكيف أسسها الغزالي تأسيسًا قرآنيًا، سواء تعلق الأمر بصورتها أو بمادتها؟ وما المنزلة التدليلية لآليات الاستدلال العقلي في القرآن؟ ثم ما نسبة منهج المتكلمين في الاستدلال العقلي إليها؟

- كيف يمكن تقويم مشروع أبي حامد التأصيلي لآليات الاستدلال الكلامي العقلية تقويمًا يبرز قيمته المعرفية ويحدد مدىٰ صلاحيته لهذا العصر؟

ولما كانت هذه الإشكالات المتفرعة عن الإشكال الرئيس تتعلق بأربعة جوانب من موضوع البحث ارتأيت أن أعالج الإشكال المحوري، وأقارب مضامين موضوعه من خلال أربعة فصول تتوسط مقدمة وخاتمة.

---

(١) (ص ٢١).

أما الفصل الأول **ففصل تمهيدي** حاولت فيه الإفصاح عن حقيقة مركب «التأصيل القرآني لآليات الاستدلال الكلامي العقلية» وسياقه العام. لذلك جعلته في مبحثين، حددت في **المبحث الأول** منهما ما يحتاج إلىٰ تحديد من مفاهيم العنوان، وخصصت **المبحث الثاني** لتفصيل القول في السياق العام لمشروع أبي حامد التأصيلي لآليات الاستدلال الكلامي العقلية مبرزًا مدىٰ محورية مدخل التأصيل في مشروعه.

ولما كان الحديث عن الاستدلال يقتضي مناقشة شقين فيه، خصصت **الفصل الأول** بعد التمهيدي للشق الأول المتعلق بمقدمات الاستدلال، وجعلته مبحثين؛ ناقشت في **المبحث الأول** مدارك العلوم وتأصيلها القرآني، وفي **المبحث الثاني** قضية النظر وتأصيلها القرآني.

وفي **الفصل الثاني** انتقلت إلىٰ مناقشة الشق الآخر من الاستدلال؛ أعني مسالكه، وعملت علىٰ تفصيل القول فيها من خلال ثلاثة مباحث. أما **المبحث الأول** فخصصته لصور مسالك الاستدلال وتأصيلها القرآني، وفي **المبحث الثاني** درست مواد هذه الصور وتأصيلها القرآني. ولما أفرزت مناقشة هذين المبحثين بعض الإشكالات، أضفت **مبحثًا ثالثًا** ضمنته مطلبين؛ ناقشت في أولهما المنزلة التدليلية لآليات الاستدلال العقلية في القرآن، وفي الثاني نسبة منهج المتكلمين في الاستدلال إلىٰ منهج القرآن.

ولما لاحظت أنَّ الغزالي سلم في مشروعه التأصيلي بخلفية منهجية هي محل نقاش بين الدارسين، سواء تعلق الأمر بصحتها أو بصلاحيتها لهذا العصر؛ عقدت فصلًا ثالثًا خصصته للنقد والتركيب، وجعلته مبحثين. أما المبحث الأول فبيَّنت فيه أنَّ محاولات نقض هذه الخلفية من قبل الدارسين لا تستلزم فساد ما انطلق منه الغزالي في مشروعه، وأما المبحث الثاني فقد ركبت فيه مشروع الغزالي التأصيلي لآليات الاستدلال الكلامي العقلية في صورة تبرز إمكانية استئناف القول في هذا الموضوع.

ثم توجت كل ذلك بخاتمة تتضمن نتائج البحث في صورة تركيبية تجيب بشكل مباشر عن إشكاله.

هذا وقد واجهتني مجموعة من **الصعوبات** في إنجاز هذا البحث. ومن هذه الصعوبات أنَّ الغزالي نثر مشروعه التأصيلي هذا في كتب متعددة ذات سياقات

مختلفة، أبرزها سياق الرد علىٰ الباطنية، وسياق تقويم علم الكلام، ثم سياق تحديد المنهج الأصلح لتمتين عقيدة العوام.

ومن أبرز هذه الصعوبات ما يتطلبه فهم الغزالي من اطلاع واسع علىٰ كتاباته؛ إذ لا تكاد تقف علىٰ كتاب له إلا ويحيل فيه علىٰ كتاب آخر مبينًا وجه ارتباطه به. ولما كانت كتب الرجل كثيرة، فضلًا عن ترابطها؛ ألجأني ذلك، كلما رمت فهم رأيه في موضوع ما متعلق بالبحث، إلىٰ تتبعه في أكثر من كتاب.

ومما زاد من صعوبة الأمر أنَّ أكثر الدراسات -التي من المفترض أنها مداخل تيسر للباحثين الولوج إلىٰ فكر أمثال هؤلاء العلماء- تنطلق من فكرة تناقض آراء الغزالي بصورة لا يكاد يسلم فيها برأي حتىٰ ينقضه في مرحلة لاحقة. وقد قال ابن رشد في وصفه لتناقض الغزالي: «إنَّه لم يلزم مذهبًا من المذاهب في كتبه؛ بل هو مع الأشاعرة أشعري، ومع الصوفية متصوف، ومع الفلاسفة فيلسوف»[1]. بل شبهه بعضهم بالحرباء لكثرة تقلب أفكاره[2]، وانتهىٰ بعضهم إلىٰ القول: «يعتبر الغزالي مؤلفًا من الصعب جدًّا - إن لم يكن من المستحيل كلية - فهمه بأي صورة مترابطة»[3].

ولا ننكر أنَّ الغزالي يصعب فهمه، إلا أنَّه لا يسوغ علميًا الاكتفاء بادعاء تناقضه دون محاولة تتبع آرائه في سائر كتاباته ومحاولة فهم المقصود منها في سياقاتها. وقد نتج عن هذا التساهل في الحكم علىٰ فكر الغزالي أخطاء كثيرة، أكتفي منها بنموذج واحد يتعلق بموضوع البحث. ويتعلق هذا النموذج بموقف الغزالي من نظرية الدور التي تقضي بأنَّ هناك مسائل عقدية لا يمكن إدراكها إلا بالعقل، ومسائل يمكن إدراكها بالعقل والنقل جميعًا، ومسائل لا يمكن إدراكها إلا بالنقل. وهذا هو الذي قرره الغزالي في «**الاقتصاد**».

بناء علىٰ ذلك؛ ذهب الأستاذ حسن محمود عبد اللطيف الشافعي إلىٰ أنَّ الغزالي كان أشعريًا في «الاقتصاد»، حيث قال فيه بفكرة الدور؛ إلَّا أنَّه تخلىٰ عن هذه الفكرة

---

(١) «**فصل المقال**»، (ص/ ٢٥).

(٢) Al - Ghazali and the Ash'arite School: p, 3.

(٣) Prophecy in Islam: p, 94.

الأشعرية في كتبه المتأخرة، حيث بيَّن أنَّ الدليل النقلي يشتمل علىٰ العقلي، وأنَّه يكفي الاستدلال علىٰ النبوة ثم قبول كل ما جاء به النبي ﷺ[1].

وفعلًا نجد الإمام الغزالي يشير إلىٰ ما نسبه إليه حسن محمود، فقد قال في «**المنقذ من الضلال**»: «وإنما فائدة العقل وتصرفه أن عرّفنا ذلك، ويشهد للنبوة بالتصديق ولنفسه بالعجز عن درك ما يدرك بعين النبوة، وأخذ بأيدينا وسلمنا إليها تسليم العميان إلىٰ القائدين، وتسليم المرضىٰ المتحيرين إلىٰ الأطباء المشفقين. وإلىٰ ههنا مجرىٰ العقل ومخطاه، وهو معزول عما بعد ذلك»[2]. وقال في «**الإحياء**»: «فيكفيك من منفعة العقل أن يهديك إلىٰ صدق النبي ﷺ ويفهمك موارد إشاراته، فاعزل العقل بعد ذلك عن التصرف ولازم الاتباع فلا تسلم إلا به والسلام»[3].

إلا أنَّ هذين القولين وَرَدَا عند الإمام الغزالي في سياق حديثه عن أسرار ما كُلفنا به، حيث قال قبل تصريحه بما تقدم في «**المنقذ**»: «فكذلك بان لي علىٰ الضرورة أنَّ أدوية العبادات بحدودها ومقاديرها المحدودة المقدرة من جهة الأنبياء، لا يدرك وجه تأثيرها ببضاعة عقل العقلاء، بل يجب فيها تقليد الأنبياء الذين أدركوا تلك الخواص بنور النبوة لا ببضاعة العقل»[4]. ونص «**الإحياء**» ورد كذلك في السياق نفسه؛ أعني إدراك خواص التكليفات التي من أجلها كانت سببًا في صحة أرواحنا كما تكون خواص الأدوية سببًا في صحة الأبدان.

وهذا، من جهة، لا علاقة له بفكرة الدور المرتبطة بمسائل الاعتقاد. ومن جهة أخرىٰ نجد أنَّ فكرة الدور تنسجم كليًّا مع القول بإمكان الاستغناء عن أدلة العقول بما جاء به النبي بعد إثبات صدقه؛ لأنَّ صدقه لا يثبت إلا بعد إثبات المسائل التي حكم الغزالي بأنَّه لا يمكن إثباتها إلا بالعقل؛ أعني الكلام وما يتقدمه في الرتبة؛ فالنبي يخبرنا شرعًا عن الله، وما لم يثبت الكلام لم يثبت الشرع كما قال الغزالي، فكيف

---

(١) «**الغزالي: المنهج وبعض التطبيقات**»، (ص/ ١١٦ - ١١٩).

(٢) (ص/ ٦٠١ - ٦٠٢).

(٣) (١/ ٣١).

(٤) (ص/ ٦٠١).

يمكن إثبات صدقه فيما أخبر به والحال أنَّه لم يثبت بعد أنَّ المخبَر عنه متكلم. وبذلك يظهر أنَّ الغزالي لم ينقض ما ذهب إليه في «**الاقتصاد**».

لتذليل هذه الصعوبات اخترت **التوسل بمنهج** يجمع بين الوصف والتحليل من جهة، ويلتزم بمجموعة من المحددات المنهجية من جهة أخرىٰ.

وذلك أني بعد تحديد ثابت النسبة من كتابات الغزالي أولًا، وترتيبها حسب زمن تأليفها ثانيًا، ثم تحديد المتعلق منها بالموضوع تعلقًا مباشرًا أو غير مباشر ثالثًا؛ عمدت إلىٰ هذه الكتابات وتتبعت من خلالها مشروع الغزالي التأصيلي لآليات الاستدلال الكلامي العقلية تتبعًا مكّنني من وصف هذا المشروع. وبعد وضع اليد علىٰ مادة هذا المشروع انتقلت إلىٰ الشق المتعلق بالتحليل، فعملت علىٰ تحليلها متوسلًا بعمليات التحليل الثلاث؛ أعني التفسير والنقد والاستنباط، لأخلص من خلال ذلك إلىٰ وضع صورة متكاملة لمشروع أبي حامد التأصيلي، وهي التي عملت علىٰ تحريرها في صفحات هذا البحث.

وبالإضافة إلىٰ أدبيات البحث المعروفة التزمت في هذا البحث بمحددات منهجية ستحول في تقديري دون الوقوع في بعض المزالق التي سبق التمثيل لها. وهذه المحددات المنهجية كالآتي:

- لما كانت القراءات المقدمة عن تراث الغزالي متضاربة، حاولت الولوج إلىٰ فكره من خلال كتاباته مباشرة دون اعتماد وسائط قد تحول دون فهم رشيد لآرائه.

- لما كانت كتابات الغزالي مترابطة، وكان بعض الدارسين يدعي أنها تطورت تطورًا تناقضيًا لا تراكميًا؛ رتبت كتب الغزالي حسب التحقيب الزمني للوصول إلىٰ خلاصات علمية عن آرائه، وقد اعتمدت ذلك ركيزة أساسية في التحليل.

- لما كنت قد اعتبرت الغزالي ممثلًا للمتكلمين كما يظهر من العنوان، وكان المشهور عند كثير من الدارسين أنَّه اطرح علم الكلام في آخر حياته؛ عملت في كل مسألة اشتهر فيها الخلاف بين الغزالي والمتكلمين علىٰ تحرير محل النزاع، وتحديد مدىٰ تأثيره في اعتبار الغزالي ممثلًا للمتكلمين.

- لما كان عنوان البحث يتضمن شقين أحدهما آليات الاستدلال العقلية عند المتكلمين والثاني تأصيلها القرآني؛ عملت علىٰ عرض وصف الغزالي النظري لكل

آلية من هذه الآليات أولًا، ثم شفعت ذلك بتبيان حقيقة تأصيله، مع التزام ذكر أمثلة اعتماد المتكلمين لهذه الآليات فعلًا.

وأخيرًا، أهدي هذا الكتاب لوالدي وإخوتي وأسرتي الصغيرة. كما أتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي الأفاضل ذوي الأيادي البيضاء علىٰ هذا الكتاب، وعلىٰ رأسهم أستاذي المشرف د. عبد العظيم صغيري، ود. فريدة زمرو ود. عبد المجيد محيب. أسأل الله تعالىٰ أن يوفقنا لما فيه صلاح الدارين.